

بعض الإشكاليات المتعلقة باللغة العربية

الشاذلي القليبي

في إطار التنظيمات الجديدة التي أذن بإدخالها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على الجامعة الزيتونية، يحتلّ المعهد الأعلى لأصول الدين مكانته الخاصة لاضطلاعهم بتكوين الإطارات العليا بالجامعة الزيتونية الذين سيكون لهم إختصاص في العلوم التقليدية وتضلع أيضا في العلوم الجديدة، وبهذا الاعتبار سيكون لهذا المعهد رسالة هامة في المجتمع التونسي، وربما من وراء المجتمع التونسي، في مجتمعات أخرى التي تبعث إلى تونس بطلابها.

وبهذا الاعتبار قبلت باعتزاز كبير الدعوة الكريمة التي تفضل بتوجيهها إليّ الأستاذ أنس العلّاني لأتحدث إليكم في موضوع أردته أن يكون قريبا من اهتماماتكم. واقترح عليّ أن أطرق أمامكم موضوعا يتعلّق باللغة العربية عامّة وأشار سيادة العميد إلى الحديث الذي ألقينته في الجلسة الافتتاحية بمجمع اللغة العربية بالقاهرة فرأيت أن أحاول تحليل إشكاليات أخرى لم أطرّق إليها في ذلك الحديث بعض

* الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية السابق والمفكر المعروف الذي تقلد مناصب سياسية هامة بتونس وقد ألقى هذه المداخلة بالمعهد الأعلى لأصول الدين يوم 17 جانفي 1996.

الإشكاليات التي يعرفها كل واحد منا سواء في تونس أو في غير تونس من الأقطار العربية، ولكن قلّما نربط بينها لنبيين خطورتها وما ينتج عنها من عواقب على الثقافة وعلى اللغة وعلى المجتمع، لذلك سأحاول في حديثي هذا أن أتناول ثلاث إشكاليات: الإشكالية الأولى هي الثنائية بين الفصحى واللغات الدارجة في كل قطر من أقطار الوطن العربي، الإشكالية الثانية تتعلق بالفصحى نفسها وما يطرأ عليها من تطورات ومن تغيرات ومن فساد أحيانا، وأختم حديثي بتحليل ما يبدو لي أنه رسالة اللغة داخل كل شعب من شعوبنا وعلى مستوى كل الأمة العربية جمعاء.

1- ثنائية الفصحى والدارجة

في كل الأقطار العربية نجد لسان التخاطب يخالف قواعد الفصحى. وهذا التباين يعود إلى القرن الأول للهجرة، لما اختلط العرب بغيرهم من الشعوب التي اعتنقت الإسلام، أو دخلت في حضيرته.

إلى جانب الفرق بين الفصحى وما هو دارج بين الناس، نلاحظ، ومنذ عهد بعيد أيضا، اختلافات بين الألسنة العربية المتداولة. فكل قطر يتميز بلسان خاص به، من حيث اللهجة - وهي نغمة النطق وموسيقى الجملة - ومن حيث ما لبعض الألفاظ من معان تختلف من قطر إلى آخر، وقد يبلغ هذا الاختلاف حدّا يجعل التفاهم غير يسير لأول وهلة بين أبناء الأقطار المتباعدة جغرافياً.

ولما كانت الفصحى هي أداة الثقافة والعلم، منذ البدء، وإن سواد الشعب، ممن لا يحسنون الفصحى، يبقون خارج عملية

التثقيف، فإن ذلك كان عاملاً من عوامل التمييز بين طبقة "خاصة" وما يسمى بـ "العامة". لكن النهضة الحديثة التي شهدتها مجتمعاتنا العربية - ينسب مختلفة - بدأت تغير من هذا التقسيم المتجذر بين عامة وخاصة، وذلك بفضل انتشار التعليم والثقافة، ودخول الإذاعة والتلفزة كل البيوت. ولئن أخذت الشقة تتراجع بين الفصحى والدارجة، فإن عوامل ظهرت منذ نحو عقدين، جعلت لسان التخاطب يضعف ويتدهور، معنى وشكلاً. ويمكن أن نربط هذه الظاهرة الجديدة بالسباق المحموم الذي دخلت فيه أغلب أقطارنا للخروج من التخلف ودرء مظاهره، واقتباس ما يبدو لها من وسائل - أو من مظاهر - التقدم.

نعم، إن فهم الفئات الشعبية للفصحى في تحسن مستمر. والعامية اغتنت بالعديد من الألفاظ والصيغ الآتية من الفصحى. لكن الحياة الحضرية والجهود المبذولة - بصورة فوضوية أحياناً - من أجل تطوير الأوضاع، والحرص على اللحاق بما يسمى "بركب الحضارة"، كل ذلك أفرز، في كبريات المدن، عوامل سلبية غيرت من السلوك ومن لسان التخاطب - خاصة في صفوف الأجيال الصاعدة - فأدخلت عليها ضروباً من "التلوث".

ولما كان كل شعب أدرى بشعاب لغته، فلنقف عند لساننا التونسي، وما أصبح يعانيه من أنواع الوهن التي تجعله، في كثير من الأحيان، يرتد إلى خليط يخدش كرامة مجتمعنا. والمشكل من الخطورة على مستقبل لساننا بحيث نرى من الواجب وضعه بكل أبعاده، الإجتماعية والحضارية، لا سيما أنه يهم الشباب بصورة أخص. فإن لم تتوقف ظاهرة الفساد التي طرأت عليه، فإن أجيالنا القادمة يوشك أن تتكلم رطانة

متفارقة العجمة. ولإدراك خطورة الأمر، يكفي أن نستمع إلى أبنائنا - من طلبة وتلاميذ وغيرهم - يستجوبون في حصص تلفزية، أو يتحدثون بينهم داخل المحلات العمومية، فنلاحظ كيف تتخلّل أغلب الجمل كلمات فرنسيّة، لا بصورة طارئة، بل للتعبير عن أشياء عادية، لنا في دارجتنا كلمات عديدة للدلالة عليها. ثمّ ان الأخطر من ذلك هو التعبير عن مفاسل التفكير، والربط بين فكرة وأخرى، بكلمات فرنسية. وهذا كله يدلّ على أن اللسان التونسي مهدّد بالتراجع، وأن الشباب في كبريات مدننا لا يملكون أداة التخاطب الوطنية، بالقدر الذي يمكنهم من التعبير عن كل ما يريدون بالسهولة اللازمة، والطلاقة الطبيعية.



فما هي أسباب هذا الوهن الذي أصاب اللسان التونسي لدى الجيل الصاعد ؟

لا أتربّد في الإجابة بأن السبب هو تراجع الإستعمال، مما أدّى إلى تراجع القاموس التونسي، وتهلّل نسيج الجملة. واللغة كأعضاء الجسم : إن قلّ استعمالها تباطأت حركتها، وتقلّصت حيويتها. وتراجع استعمال اللسان التونسي يعود، بالدرجة الأولى، إلى استنقاص له، بالنسبة إلى الفصحى - وهو رأي إيجابي - وبالمقارنة بالفرنسية - وهذا الرأي ينطوي على مخاطر. أما الفصحى فالعادة الإجتماعية تجعل التكلّم بها في غير المحافل الرسمية ضرباً من التكلّف يضحك ويدعو إلى التهكّم. وأما الفرنسية فالكلام بها معتبر، بحكم عادة قديمة تعود إلى عهد الإستعمار، من أمارات الثقافة، ورفعة المستوى. فهي بالأمس لغة المستعمر الغالب بالسلاح، وهي اليوم لغة

شعب يحتلّ مرتبة مرموقة في حقول الثقافة والعلوم والحضارة. وتقليد الغالب نزعة متأصلة في الإنسان، كما لاحظ ذلك ابن خلدون في المقدمة - ونلاحظ هذه الظاهرة لا في تونس فحسب، بل في كثير من أقطارنا وحيثما يفضل أبنائنا تبادل التحية وعبارات الاعتذار، مثلا، بالفرنسية أو بالإنجليزية.

ولئن كانت الفرنسية ضرورة كقناة اتصال بدوائر الإقتصاد الدولي وكبريات الجامعات في العالم، وكأداة اطلاع على آخر تطورات الفكر والعلم والتكنولوجيا - وهي من لوازم تطوير أوضاعنا - فليس من الصحي أن تصبح في نزاع مع اللغة الوطنية - سواء الفصحى أو الدارجة - فضلا عن أن تكون بديلا عنها. وقد يبلغ الولع بالفرنسية درجة يصبح معها شبابنا يفكرون بمفاهيم فرنسية، قبل النطق بألفاظ عربية. فتتأثر لغتهم - الفصحى أو الدارجة لا فرق - من جرّاء ذلك وتندسّ فيها ألفاظ وتراكيب دخيلة، حتى إن ربط الأفكار غالبا ما يكون التعبير عنه بالفرنسية.

وهذه الظاهرة يلاحظها غير التونسي بامتعاظ أو سخرية. وقد يدخلها إخواننا المشاركة في سياق ما يعتبرونه حقيقة راسخة: وهي أن المغرب العربي تغلب على لسانه الفرنسية. والحقيقة الحق أن اللسان التونسي الأصيل من أقرب الدارجات العربية إلى الفصحى، في ألفاظه وتعابيره. ومن يدرس لغة الحديث يتضح له ذلك بجلاء - وقد يكون في ذلك موضوع هام لأطروحة علمية في إحدى جامعاتنا التونسية. ولكن، فعلا، وللأسف الشديد، لم يبق هذا اللسان خالصا اليوم إلا عند طبقة الكهول والشيوخ - وقلّة من الشباب يغارون على نقاوة لسان آبائهم وأجدادهم، وما كان يتميز به من عبقرية في التعبير، بفضل ثراء صيغه وقوالبه.

ولئن ألححت في التنبيه إلى مخاطر هذه الظاهرة الجديدة، فإنما ذلك لما تنطوي عليه من آثار على نفسية الشباب وسلوكهم - وفي آخر الأمر على انتمائهم الحضاري. فلغتنا - الفصحى كالدارجة - تقوم، كسائر اللغات، على هيكلية، إذا ما اختلت فقدت اللغة مرتكزاتها النفسية والاجتماعية. فاللغة من أهم وسائل ارتباط الفرد بالأسرة وبالمجموعة الوطنية: بواسطتها يتلقى الموروث الحضاري التليد، ومن خلاله يعبر، بدوره، عن مشاعر وأحاسيس ومعان تكيف سلوكه، وتنحت مواقفه من قضايا هامة، وتثري اللسان الوطني بإضافات وتزيد من حيويته.

وخطورة هذه الظاهرة تتمثل خاصة في الانفصام الذي يحصل بين اللسان الدارج ومجموع التراث الحضاري الذي تتناقله الأجيال. فيقع للناطقة - وهي تسمية الشباب عند الجاحظ - إنبتات يعطل عملية النمو والتطور التي لا تستقيم إلا متى كانت وتراً مشدوداً بين تراث الماضي وثراء الحاضر وإبداع المستقبل..

على أن مما يبعث على الأمل أن نرى ثلة من الفتيات والفتيان ممن يقومون بتنشيط القناة التلفزية الموجهة إلى الشباب، يتكلمون لغة فصحي سليمة في الجملة، وأنيقة في كثير من الأحيان. وهم يتحدثون، عند الإقتضاء، بلسان تونسي خالص من الشوائب التي أشرنا إليها. وفي برامج إذاعتنا القومية حصص مبنية على محادثات مع مواطنين ومواطنات، على الهواء مباشرة، وهي تصلح أنموذجاً للهجتنا التونسية الأصيلة: لغة ثرية، بليغة، قوية بمجازاتها وصورها ولطيف ظرفها. وعسى أن يكون لهذه البرامج تأثير إيجابي وإشعاع واسع، فترفع من مستوى الحديث بدارجتنا في مختلف شرائح الشباب.

ومما يجدر أيضا الإشارة إليه، في هذا الصدد، أن لساننا الدارج برهن عن مرونته وكبير قابليته للتطور عندما يستعمل في الأوساط الإجتماعية والسياسية. وذلك أن المسؤوليات التي تولدت عن التنظيمات الجديدة في مجتمعنا - من أحزاب ونقابات الخ... حملت الخطباء على استعمال لغة دارجة يرصع نسيجها بعبارات وتراكيب من الفصحى. فينشأ عن ذلك أداة جديدة ليست بالدارجة السوقية، ولا بالفصحى المستعصية، تفهمها الجماهير، ولا يأنف منها المثقفون. ولا أعلم تجربة عربية تضاهي التجربة التونسية في إنشاء لغة خطابيه في الجماهير بهذه المرونة، هذبت من ابتذال العامية، وتحاشت غريب الفصحى.

ولا بدّ أيضا من التوقف عند ظاهرة أخرى تهّم لساننا الدارج. فكما أن أجدادنا كانوا، منذ القدم، متلفّتين إلى المشرق، في شؤون الأدب واللغة والفقه، وسائر العلوم التقليدية، فإن الكثيرين من مواطنينا لهم اليوم اهتمام كبير بلهجات المشرق، يحسبون أنها أقرب إلى الفصحى من الدارجة التونسية. فيقتبسون منها عند التحدّث إلى غير التونسي، ظلّا منهم أن ذلك يجعل حديثهم أكثر وضوحا. وقد تعلق كلمات وصيغ مشرقية بالسنتهم عند التحدّث إلى ذويهم أو أهل مودتهم. والحقيقة - كما أسلفنا - أن أغلب ألفاظ اللسان التونسي هي من الفصحى - وإن تقادم بها العهد أحيانا - ركّزها الرعيل الأول من الفاتحين العرب.

ثمّ أضيفت إليها إضافات كثيرة، بعد استقرار الهلاليين في مناطق عديدة من القطر التونسي، وخاصة في الجنوب وما يحيط بالقيروان. وفي هذه المناطق لا يزال الناس يتحدّثون بلغة شبيهة بما يسمع في الصعيد المصري أو الجزيرة العربية. وفي

تلك الجهات يكثر الشعراء بالسليقة، سواء قرضوا الشعر بالفصحى أو بما يسمى "الملحون".

فلماذا إذن، يخيّل إلى إخواننا المشاركة أن اللسان التونسي صعب الفهم؟ الجواب هو أن أهل الشمال - والعاصمة خاصة - يسرعون التلفظ، ويبتلعون أكثر الحركات الوسطية. فيحصل من ذلك إبهامات، ونسق في الربط بين الألفاظ يبدو لأهل المشرق عربيا.



وختاما لهذه الملاحظات الخاصة بعلاقة اللسان بالعملية الحضارية - التي هي تراث دون انفصام، وإبداع دون انقطاع - نقول:

أ - إن الثنائية بين الفصحى والألسن الدارجة ظاهرة قائمة في كل أقطارنا العربية، ولو بنسب متفاوتة.

ب - والعناية برفع مستوى الدارجة ليس مناهضة للفصحى، بل هو سعي للتقريب بينهما - وهو أيضا غيرة على الأصالة الحضارية لمجتمعاتنا. فاللسان الدارج، متى تدعمت أصالته وزادت نقاوته، كان خير تمهيد لامتلاك الفصحى وأقوى سند لها. أما إذا أصابه التفسخ، فإنه يزيد من أسباب الإغراء باللغات الأجنبية، ويكون عاملا من عوامل الهجرة الحضارية.

ولما كان من غير الواقعي إلزام شعوبنا العربية التكلم بالفصحى، وفي كل مستوياتها الاجتماعية، فلا بدّ من وقاية اللسان الدارج، في كل قطر من أقطارنا، من الفساد الذي يدخل الضيّم على ذهنية المجتمع وعلى موروثة الحضاري.

وخلاصة القول فإن الدارجة الشائعة بين الناس لها وظيفة إجتماعية تشدّ المجتمع أن يتفكّك، وأن يجتثّ من أصوله العريقة. ذلك أن شخصية كلّ شعب تبرز من خلال لغته التي يتحدث بها الناس يوميا، وفي كل شؤون حياتهم ومعاشهم - ولو تكلمت شعوبنا كلّها بالفصحى لظهرت فروق بينها من خلال ما تتوخّاه من تعابير وما تبتكره من صيغ وألفاظ أكثر لصوقا بمشاعرهم ورؤاها، وما تنحو إليه من سلوك.

أما الفصحى فلها رسالة ثقافية وحضارية - واذن قومية - بفضلها تتمكّن شعوبنا من وعي إنتمائها ومسؤوليتها في النهوض بهذه الرابطة التي هي من أهمّ ما يجمع بين العرب.

2- رسالة الفصحى

تضطلع الفصحى برسالة مزدوجة: فهي الأداة الجامعة بين الشعوب العربية قاطبة. وبهذا الاعتبار فرسالتها قومية. وللفصحى أيضا - باعتبارها أداة ثقافة وعلم - رسالة حضارية - تعزّز الرسالة القومية.

أمّا الرسالة القومية التي تختصّ بها الفصحى فتتمثّل في أن الإنتماء إليها - وإلى ثقافتها وحضارتها - إنما هو قوام عروبة شعوبنا. فالذي يجمع بين سائر الشعوب الملقّبة بالعربية ليس الإنتماء العرقي، بل الإنتماء اللغوي والثقافي والحضاري.

ونظرا إلى اختلاف اللهجات المحلية، فإن الوسيلة المثلى للتخاطب والإتصال بين العرب إنما هي اللغة الفصحى: بها يخطب الخطباء، وبها تكتب الوثائق التي هي المرجع في كل إتفاق بين أطراف عربية. غير أن اللغة التي يتمّ بها فعلا التخاطب في المحافل الرسمية لا تلتزم ضوابط اللغة الصحيحة.

بل كثيرا ما تحل محل الفصحى لغة الثالثة نسيجها الفصحى مطعمة بالفاظ وصيغ من دارجة الشعب الذي إليه ينتمي الخطيب، وأحيانا من اللسان المصري، للإعتقاد السائد أنه مفهوم لدى الجميع.

* * *

والحق يقال، إن المصريين صنعوا لغة لهم، خاصة بهم، تمتاز بموسيقى خلابة، وبتقاطيع بديعة. فيها من تراكيب الفصحى، وفيها أيضا ما يجانب الفصحى في التركيب، وفي النحو والصرف، وحتى في بعض النطق. والمتأمل في هذا اللسان، يلاحظ أنه تغلب عليه جملة من القوالب، مستعملة في كل مستويات المجتمع المصري، وترد على لسان «الباشا» ونسمةا من «الشغال». والمصرية بليغة الأداء، جميلة الأعطاف إذا ما اتخذت للغناء. وقد يتظرف البعض بتقليدها - من باب المداعبة أو التهكم - ولكن أغلب العرب يركنون إليها عند الحاجة - حتى أولئك الذين علم أجدادهم الفصحى لمن لم يكن يتكلمها. والجميع يكتنون لها، ولو في خفايا النفوس، إعجابا كبيرا. وكون هذا اللسان مفهوما في سائر الأقطار العربية راجع أيضا إلى ذبوع الأغاني والأفلام المصرية، منذ عهد بعيد، وإلى تأثير إذاعة القاهرة أيام عبد الناصر، ثم، اليوم، إلى انتشار المسلسلات التلفزية التي يتم إنتاجها في مصر - أو خارجها، لكن بكتاب وممثلين مصريين.

* * *

السؤال الذي يخامر أغلب المفكرين، ولكن لم تقع معالجته هو: ما الذي يحول دون بلوغ الفصحى، في اجتماعاتنا

الرسمية، المرتبة التي لسائر اللغات الكبرى في مثل هذه المحافل؟

في كل أقطار أوروبا، تلتزم الشخصيات الرسمية لغة "فصيحة" عالية المستوى. بل ان ذلك من شروط الإرتقاء إلى مراتب المسؤولية في سائر المجالات. لكن الأمر عندنا يبدو مختلفا فكان إنتقان اللغة الفصحى "أمر ثانوي"، والمدار كله على "المعاني" لكن "المعاني" تفقد كثيرا من نصاعتها وإشعاعها إن لم يكن التعبير عنها بلغة فصيحة، بليغة، خالصة من اللحن. أما موقفنا من اللغات الأجنبية فعلى عكس ذلك، إذ نعتبر أن اجتناب أدنى لحن عند التحدث بالانكليزية، أو الفرنسية، أمر ضروري لمن بلغ مراتب عليا، ودليل على المستوى الثقافي بالنسبة إلى النخبة عامة. فهل يجب أن نستنتج من ذلك أن الفصحى ليست جديرة بنفس هذه العناية؟ أم هي من العسر والتعقيد بحيث دخلت ضمنا في عداد اللغات الميتة، فيسمح بالمراطنة فيها - كما كان الرومان، في أزمنة انحطاطهم يتكلمون ما أطلق عليه "لاتينية المطبخ"؟ لا بد من وضع مثل هذه الأسئلة، ليتّضح للجميع خطورة موقفنا من الفصحى التي نربو بها عن أن تنحطّ إلى عربية المطابخ. الفصحى هي، قبل كل اعتبار آخر، لغة القرآن والحديث، ولغة ثقافتنا طوال العصور. أثرت التراث الإنساني، وأشعت على بلاد أوروبا قرونا - بعد تفريط الأوروبيين في التراث اليوناني. ومن إعجاز لغتنا الفصحى أنها، على مدى أكثر من أربعة عشر قرنا متتالية، لم تشهد اندثارا، ولم يطوها التاريخ. حافظت على قوة نسيجها وروحية قواعدها، رغم أنها تطورت تطورا كبيرا صيرها لغة علم وفلسفة واقتصاد. ويفضل قابليتها للإشتقاق، وقدرتها على استيعاب الدخيل من الألفاظ والتعابير، استطاعت

أن تؤدّي اللف المعاني وأدقّها. والأمر، من بين سائر اللغات الإنسانية، جدير بالملاحظة والإعتبار : إذ الفصحى تطوّرت - بحسب حاجيات المجتمعات المتتالية - دون تبديل، وطوّعها أهلها لكل مأرب دون مسخ. وإن هي تلوّنت وتكيّفت وتنوّعت في كل الوجوه، فهي باقية على أنماطها وهياكلها الأساسية. وفي ذلك عنوان حيويتها الدائمة التي تحدث التاريخ. وما طرأ عليها من ركود وجمود، أثناء قرون التخلّف، فإنما هو راجع إلى انهيار القوى الإبداعية في مجتمعاتنا، وما أصاب الفكر فيها من وهن وخمول. أما اللغة فأداة دوماً عتيقة، قادرة على أداء الرسائل المتجدّدة.

وللوقوف على مدى التنوّع الذي عليه لغتنا الفصحى، يكفي أن نتذكّر أنها تتلوّن بحسب الأقطار، وداخل كل قطر، بحسب الفئات الثقافية، والشرائح الإجتماعية.

داخل كل قطر من أقطارنا، تختلف الفصحى، بحسب الخلفيات الثقافية، والأوساط الإجتماعية. وأبرز الفروق بين لغة الجيل المتعلم في المعاهد التقليدية ولغة خريجي الجامعات الغربية - أو التي شاكلتها من جامعاتنا العربية. فواضح أن لغة الشيخ الفاضل بن عاشور مثلاً تختلف عن اللغة التي كتب بها الأستاذ عبد الوهاب بكير في مجلة المباحث.

ولا أعلم من رمى الجسور بين الثقافتين التقليدية والعصرية مثل رجلين هما من أفذاذ كتاب العربية: أحدهما من لا يزال يجمع الناس على تلقيه بعميد الأدب العربي، أعني طه حسين الذي جمع بين أصالة اللغة التي تعلّمها من القرآن وكتب

الحديث والفقه والأدب... وبين ذهنية اللغة والثقافة الفرنسية التي اكتسبها في باريس.

فنثر طه حسين تحكمه، في جزالته، لغة القرآن، وفي نصاعته، دقة العقل الغربي، وفي موسيقى جملة، كونه لا يكتب بيده، بل يملي فيستمع إلى إيقاعات كلماته قبل أن يرسمها على الورق "صاحبه" فيحرص على جعلها مساييرة لأوصال الفكرة التي تنشأ في خاطره، ويعني بتوضيحها، فيحلل ويفضّل - حيث يجمل غيره، ويكتفي بالإشارة والتلميح.

فإشراق الجملة عند طه حسين أت من نضاعة الفكر وجزالة اللفظ وسعة النفس - إذ العمى وضرورة الإملاء رسخا عنده نزعة إلى التريث في النطق، وإعطاء كل الحروف حق مخرجها وكل مداها. فأتّر ذلك في سبك الجملة فجعلها تتفرغ أوصالها في سعة وطمأنينة، عند الإملاء، وفي سائر أحاديثه المرتجلة.

أما الرجل الثاني، فكاتب من بلاد المغرب الكبير - من تونس التي كانت منذ الفتح من أهم مراكز العربية والإسلام - كاتب انصرف، منذ نعومة أظافره، إلى حفظ القرآن وسائر ما يحفظ في بداية القرن، استعدادا لدخول جامع الزيتونة. ولكن الأقدار شاءت أن يتوجه محمود المسعدي إلى التعليم العمومي غير الزيتوني في تونس، ثم إلى جامعة الصربون بباريس. فحذق الفرنسية وآدابها، وبلغ من ذلك شأوا بعيدا كان يمكن أن يؤهله، لو أراد ذلك، للكتابة بالفرنسية - مثل العديد من بني جيله في شمال إفريقيا. غير أنه اختار أن يكتب بالعربية منذ أول شبابه، "تأصيلا لكيان"، كما يقول - لكيانه التونسي: بعروبه وإسلامه وأمجاد قومه.

ولم يكن من باب الصدفة أن ظهر في تونس - بلد الحفاظ والإجتهاد معا - كاتب فذٌ مثل محمود المسعدي، استطاع أن يؤلف بين متباينات: فقد كتب بلغة مبدعة في أصلاتها، فأضفى عليها من نفسه ومزاجه وثقافته. فإذا هذا المزيج بين لغة صمَاء كالحجر الصلد، وما نفخ فيها من توهجات روحه، يتمخض عن أدب نافذ إلى مغلفات الكيان ويختزل أوصال الزمان.

ولقد تعمّد المسعدي أن يكتب بلغة ضاربة في القدم. ولم يكن ذلك فقط لتشعبه بالنصوص القديمة المؤسسة لكيانه الروحي كان ذلك منه - في عهد كانت فيه تونس تحت الإحتلال - نضالا من أجل هويّة مجتمعه، وأصالة ثقافته، وكرامة أمته - بقدر ما كان بوازع جمالي، وصبابة إلى أمجاد خلت.

كتب المسعدي بلغة رائعة الجمال، هي إلى لغة القرون الأولى أقرب منها إلى لغة عصره، أخذاً فيها بإيجاز صاحب "الأغاني"، مع صرامة في الإيقاع، واكتناز في العبارة، وفتوة في النفس. ومن مؤلفاته تتضوّع حيرة في شأن الإنسان ومصيره، وتساؤل - هو إلى الإيمان أقرب منه إلى الشك - عن غيب الوجود. ويكتنف كلّ كتاباته - ابتداء من قصة "المسافر" التي اعتبرها ومضة من ومضات الأدب الحديث - مناخ من الإبهام والتلويح، مع الإقتصاد في إظهار العواطف، يدخل أدب المسعدي في سياق الأدباء الفرنسيين المحدثين - وخاصة Paul Valéry في بعض نثره وشعره - أكثر مما يدرجه في أدب المهجر الميال إلى التبرّجات الوجدانية.

ولعلّ من الأسباب التي جعلت المسعدي غير ذائع الصيت في بلاد المشرق خلو كتاباته مما يمكن تسميته بعنصر "الطرب"

الذي يحبه القارئ العربي في أشعار المتنبي، مثلاً، بالأمس،
ونزار قبّاني اليوم، ولا يجده فيما يكتبه التونسي أحمد
اللغماني والفلسطيني محمود درويش: طرب الإيقاعات
المتواترة، والمحسنات البديعية المتقابلة والتشابه البعيدة المجاز
- حتى أن من علامات "الطرب" استعادة البيت المعجب،
فأصبحت سنة عند تلاوة القصائد.

ولا شك أن كلاً من محمود المسعدي وطه حسين يقوم بأبلغ
مثال على ما نريد تأكيده، وهو أن لغتنا الفصحى هي، في نفس
الوقت، مرآة لشخصية الفرد الذي يكتب بها، وانعكاس لذهنية
المجتمع - أو العصر - في سماته الفكرية والخلقية.



بسبب العلاقة الحميمة بين اللغة ومحيطها الاجتماعي، نجد
الفصحى تتلون بحسب ذهنية كل شعب من شعوبنا. فلغة
المغرب مغايرة للغة المشرق. ذلك أن المشرق، بحكم تركيبته
الثقافية والدينية - وربما لشعوره، وأعياناً غير واع، أنه
صاحب هذه اللغة الأولى - فهو أميل إلى التصرف، وأسرع إلى
التطوير. أما المغرب، فبحكم تلقّيه الفصحى مقترنة بالقرآن،
فهو شديد الحفاظ على نقاوتها وأصالتها.

ويمكن إرجاع جملة الفروق بين لغة المشرق ولغة المغرب إلى
ثلاثة أصناف: فروق لغوية، ومميزات أسلوبية، واعتبارات
ثقافية.

فالقاموس يختلف من قطر إلى آخر، إما بسبب استعمال
كلمات قديمة بقيت في بلد واندثرت فيما سواه، أو لاستعمال
مفردات محلية غير معروفة خارج القطر، أو لإشتقاق ألفاظ لم

يكتب لها أن تنتشر، أو لتحميل مفردات أو اشتقاقات دلالات اجتماعية أو سياسية خاصة ببلد، غير معروفة، أو غير مقبولة، في سائر البلاد العربية.

ثم إن المفاهيم العلمية الجديدة لم يكن لها عندنا اصطلاحات موحدة. فكثيرا ما نجد اجتهادات مختلفة، ولم تعن الجهات المختصة بمعالجة الموضوع. لا سيما أن بعضنا لا يرى ضيرا في إدماج كلمات حضارية بصيغتها الأجنبية، والبعض الآخر يتحرج من ذلك، ويجتهد في البحث عن اشتقاقات ليست دوما موفقة.

ثم ان القطر الذي يملك وسائل إعلام واتصال أقوى هو الذي يتوصل إلى نشر قاموسه. ولعل أبلغ مثال على ذلك ترجمة "International". ففي مصر يقال "دُولِي". والحال أن ما يرجع أمره إلى الدولة من مؤسسات يسمى أيضا دوليا. لكن العربية سمحة وتجيز، عند الضرورة، النسبة إلى الجمع، اجتنابا للبس، فينبغي أن نقول إذن "دُولِي" للدلالة على ما يرجع بالنظر إلى عدد من الدول.

وترجمة كلمة "Privatisation" هي أيضا محل ارتباك بين أقطارنا. ففي المشرق تستعمل كلمة "خصخصة" التي جانبت الذوق. وفي بلاد المغرب يقال "خوصصة" وليست بأفضل من الخصخصة. والخلط في هذا المجال أت من أن ذوي الاختصاص في الإقتصاد لا يرون، عند البحث عن مصطلحات جديدة، فائدة في الاستئارة برأي أصحاب الاختصاص في اللغة، فيقعون في مثل هذه الألفاظ الهجينة.

أما المميزات الأسلوبية، فالملاحظ في شأنها أنها من تأثير لغة أجنبية يغلب استعمالها في قطر أو إقليم. فالفرنسية أكثر تداولاً في المغرب العربي، ولذلك نجد أحيانا سبك الجمل متأثرا، عند

الفئة المتعلمة في المعاهد الغربية، بخصائص التركيب الفرنسي.
أما في المشرق، فالأغلب تأثير التراكيب الإنكليزية.

وأقرب مثال على دخول تراكيب أجنبية في الفصحى شيوع استعمال "هناك" لترجمة "Il y a" "is" "There" وهو تركيب غير عربي وغير ضروري. لكن "عمت به البلوى" في المشرق والمغرب على السواء ولم أره البتة فيما قرأت من كتب طه حسين.

واعتبارا لخصائص كل من الثقافتين الفرنسية والإنكليزية، فإن تأثير كل منهما يولد لونا ذهنياً متميزاً عند الكتاب المتأثرين بالأنموذج الفكري الأجنبي. بل أن الأمر يؤول أحيانا إلى الكتابة بألفاظ عربية، مجموعها يؤلف شيئا غريبا عن ذهنية أبناء العربية. وليس ذلك راجعا بالضرورة إلى عسر بعض الدراسات المعمقة. فقد يكون الإنغلاق أيضا نتيجة تفكير سابق بمفاهيم أجنبية، دون تكلف مشقة التحويلات اللازمة إلى الذهنية العربية.

ويتصل بهذا النوع اعتقاد بعضهم أن اللغة العربية تعوزها الدقة التي عليها اللغات الأجنبية. ولهذا السبب يركن بعضهم إلى التفكير بلغة أجنبية في مرحلة أولى، تحاميا للإندفاعات الخطائية التي تقتزن بالعربية، حسب تقديرهم. وهل من حاجة بنا إلى الرد على هذا الرأي؟ فالنص الأول المؤسس للفكر العربي - وهو القرآن - يبرهن على أن كل لفظ من ألفاظه له مدلول دقيق، وأنه لا مجال في المفردات القرآنية للترادف المكرر

للمعنى. ثم ان كل آية من آياته، من البيان، والدقة والإيجاز، بحيث تصبح آية إعجاز في التعبير.

من جملة الملاحظات السابقة، يتضح مدى تأثير اللغة، باعتبارها أداة "تعبير" حضاري - أعني أداة لـ "عبور" مؤثرات حضارية من أمة إلى أخرى. وهي ظاهرة عامة وقديمة قدم الإنسانية. لكن لا ينبغي لها أن تنقلب إلى غزو حضاري أو إلى ما يورث التشويه والمسخ.

وبقدر ما نعتبره ضروريا تطوير لغتنا الفصحى - هذه الأداة الرائعة البيان - فإننا نرى لزما مراقبة هذ التطوير حتى لا يتجاوز الحد الذي يقتضيه نمو مجتمعاتنا وتوسيع الفكر والعلوم عندنا.

وفي هذا الصدد، لا بد من متابعة محورين : قاموس اللغة وتراكيبها. أما التراكيب، فهي هيكل اللغة، وانعكاس الفكر الذي تترجم عنه اللغة. ولكل لغة مناخها ومميزاتها الذهنية المرتبطة بما لأهلها من خصائص عقلية وخلقية. ومن لوازم التوسع الفكري أن يتبعه تطور في مستوى هيكل اللغة.

أما قاموس الفصحى، فتنميته متواصلة منذ أقدم عصورها، بواسطة الإدماج والإشتقاق. ولكل منهما ضوابط. فالإشتقاق تحكمه سلامة الذوق. والإدماج لا ضرر منه، إن لم يصحبه غلو، بغير ضرورة.

ثم إنه لا مناص، في التعبير عن المعاني الجديدة، من اعتبار سنة هي عامة في سائر اللغات: وهي أن الالفاظ كائنات حية، تنمو وتذبل، وتغتني بدلالات جديدة قد تضاف إلى ما قبلها،

وقد تغلب عليه فتجعله في طي النسيان، وهو ما حصل لعدد من المفردات نجدها فيما كتب في القرن الأول، ولكنها غابت عن الإستعمال في القرون التالية.

وإن كان من ضوابط عامة لقضية التطوير فالإستعمال هو الذي يجدر اعتباره في أغلب الأحيان. فجريان العادة من الصعب معاكسته. وهو الذي فرض، مثلا، كلمة "تلفون" وغلب استعمالها على كلمة "هاتف". وهو الذي رسخ كلمة "الإذاعة" عوضا عن "الراديو" التي شاعت في أول الأمر واختصت اليوم بجهاز التقاط البث الإذاعي.

ولكن من الواجب مقاومة الإستعمالات العقيمة، مهما جرت العادة بالتلفظ بها (مثل دولي بدلا من دولي، و"مرطبات" لتسمية أنواع الحلوى، واستعمال "ينبغي عليه" خلافا للإستعمال الصحيح وهو "ينبغي له" (ثم هو لا يستعمل في معنى الوجوب ولكن في معنى الجواز والإستحسان - كما لاحظ ذلك صديقنا الأستاذ نور الدين صمود ...) وكذلك من الضروري حماية الفصحى من الإشتقاقات الثقيلة المتكلفة والألفاظ الأعجمية التي لا ضرورة تدعو إلى إدماجها، لوجود ما يقابلها في لساننا.



وخلاصة القول في هذا الصدد أن ما نريده للغتنا الفصحى إنما هو التطوير الحقيقي، لا التغريب الذي هو نتيجة تغريب في الفكر. فادبائنا ومفكرونا وعلمائنا كثيرا ما ينطلقون في دراستهم وتأملاتهم وتحليلاتهم من "مراجع" - فكرية أو أدبية أو علمية - تابعة للثقافة الغربية، تأثروا بما تلقوه في

عهد دراستهم الجامعية. وهو أمر لم يكن لهم منه بد. ولكن أليس الوقت قد حان لمراجعة مسيرتنا الفكرية على أسس مستوفاة الأصالة؟ وفي ذلك عمل جبار، على جامعاتنا، في كل أقطارنا العربية، أن تقوم به - بتنسيق حثيث من المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة - وبهدف ربط الفكر الحديث بمنطلقات عربية سقطت من ذاكرتنا في عهد التخلف. وبذلك يتم التسلسل الذي يجعل الفكر عندنا ينغرس في جذور عريقة. ولئن بدأت بوادر هذه المراجعة عند بعض مفكرين، فإنه لا بد أن يصبح ذلك مشروعا تضطلع به معاهد الدرس والبحث في الوطن العربي.

وتمهيدا لذلك، يجدر أن نعمد إلى أمهات المراجع العربية والإسلامية، فنتناولها بالتمحيص، لیتسنى لنا الربط بينها ثم الربط بينها وبين الفكر المعاصر، وإقامة السلسلة التي تجعل مسيرة الفكر عندنا واضحة المعالم. وإنني على يقين أننا، بفضل هذه المراجعة سوف نتمكن من استخراج "أدوات عمل" نعتمدها في مختلف اجتهاداتنا، حتى لا نبقي أيتام تراثنا، غرباء عن مائدة الفكر الإنساني.



وهذا العمل ضروري بالنسبة إلى التراث العربي العام، وكذلك فيما يتعلق بالتراث التونسي، بصورة أخص. فأغلب المثقفين عندنا لهم عن تراث بلادهم معلومات متقطعة، يعوزها وحدة النظر وشمولية التسلسل لجهود الأسلاف، جيلا بعد جيل. وكتب الشيخ الطاهر ابن عاشور خير مدخل لهذا المشروع العظيم. فمن خلال ما كتب هذا الرجل - الذي كان

بحق إمام زمانه، في شمولية ثقافته العربية الإسلامية، ودقة معلوماته التي حصلها طيلة حياته المديدة، وفي رجاحة اجتهاداته في علوم اللغة والدين - يمكن لنا أن نقوم بـ "مقاربة" أولية لتراثنا التليد. لكن الخطوة الأولى الضرورية تتمثل في إعادة نشر هذه المؤلفات بطريقة علمية تجعلها في متناول الباحثين، وتيسر لهم فتح قنوات الحوار مع التراث الوطني. وإعادة نشر تراث ابن عاشور تتفرع عنه مواضيع عدة لأطروحات هامة جديدة باهتمام كليتنا ومعاهد البحث عندنا.

3- الفصحى في مقدمة مقومات الأمة

في حديثنا عن الفصحى، وكذلك عن الدارجة، حرصنا على بيان الصلة المكيّنة بين أداة التعبير وبين الذهنية الجماعية. ولئن كان من واجبنا أن نغار على أصالة لغتنا - دون ما تشنّج ولا تزمّت - فإنما ذلك من باب الحرص على أهم مقومات مجتمعاتنا: وهي اللغة التي تمثل، في مستوى الدارجة، خزّان التراث الحضاري لكل شعب من شعوبنا، وفي مستوى الفصحى، خزّان التراث القومي لمجموع شعوبنا التي منها تتألف الأمة. ومن وسائل الحفاظ على تراثنا القومي صيانة الفصحى ودرء المفاسد عنها.

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. فإذا نحن تأملنا في كل ما تظطلع به اللغة من مهام، فإننا نجد في مقدماتها تصوير "الفعل" المعتزم القيام به. ويعتبر ذلك مرحلة أولى من تنفيذه. وبحسب نوعية التعبير - قوّته وضعفه - يتكيّف الفعل. وقد

يتغلب التعبير ويطغى إلى حد أنه يلغي الفعل ويحتل مكانه لدى الفرد أو الجماعة. فالفعل بدوره له انعكاس رجعي على اللغة، بحسب ما يصاحبه من ظروف، أو ما ينتج عنه من ظواهر يحتاج إلى التعبير عنها.

ومنذ بدء الحضارات الإنسانية، والكلمة تتحكم في شؤون الإنسان، أفرادا ومجتمعات، بما تحمله من حركة الفكر وانفعالات النفس، وطموحات وقيم. فلذلك كان للكلمة دوما دور قائد في حياة الإنسان وتكييف مصيره -سواء بواسطة الدعوة الدينية أو التغنيّات الشعرية أو الخطب السياسية. فالكلام هو مكيف لعقل الإنسان ووجدانه وسلوكه، بدونه لا تكتمل إنسانية الفرد، ولا لحام القوم ولا حضارة الأمة.

بهذا الاعتبار، فإن العناية بلغتنا الفصحى واجب ثقافي وحضاري، إذ هي ضرورية لنمو المجتمعات العربية، وواجب قومي في نفس الوقت، لأن التحام سائر مجتمعاتنا العربية في أمة واحدة يتوقف على الإشتراك في اللغة الفصحى.

ولما كانت لغة العلم والثقافة والفكر عندنا، هي الفصحى، فأهميّة هذه الأداة حيوية. ولا نعتقد أن الطاقات الفكرية لمجتمع ما يمكن تطويرها بلغة أجنبية، من دون أن ينجر عن ذلك انسلاخ تدريجي عن الحضارة الأصلية الخاصة بذلك المجتمع، وبالتالي مخاطر جسيمة على كيان المجتمع باعتباره وحدة حضارية قبل أن يكون وحدة اقتصادية.

فإن عمد شعب من شعوبنا العربية، في مسيرته الإنمائية، إلى اقتباس العلوم والتقنيات اللازمة، دون هضمها وتحويلها إلى لغته ليتم له بذلك تملكها و"الإستيلاء" عليها، -حسب عبارة

ابن خلدون - فمن الواضح أن عملية التنمية ستبقى عرجاء، إذ لم تشمل اللغة الوطنية -أو القومية- وما إليها من طاقات المجتمع الحضارية. وبالتالي سيتولّد عن ذلك جملة من العلل الإجتماعية، منها الهجرة الذهنية.

وبذلك ندرك مدى أهمية الفصحى في سياق تنمية مجتمعاتنا، إذ التنمية ليست ممّا يمكن استيراده من الخارج وإنما هي عملية يقوم بها المجتمع بنفسه، من خلال الهضم والإستيعاب، فكرا وتعبيرا، بفضل أداة التملّك الأساسية لدى الإنسان، وهي اللغة. وبدون ذلك تبقى التنمية سطحية، غير منغرسه في تربة ثرية تفتّق الطاقات الذاتية التي هي مرتكز التنمية.



فإذا كان الأمر كذلك، فواضح أن تنمية مجتمعاتنا، لأنها هي لغة العلوم والثقافة والتقنيات، بالنسبة إلينا جميعا. لكن، لما كانت الفصحى ملكا مشتركا بين كل شعوبنا، فذلك يخرجها عن أن تكون لغة معزولة، إذ يشترك في الإنتساب إليها شعوب عشرين دولة، تحتل منطقة من أهمّ مناطق العالم، من الناحية الإستراتيجية. وهو ما يزيد في أهميتها، وفي نفس الوقت يمثّل عامل تسريع لنموّها بفضل تضافر جهود كل الشعوب المنتمة إليها.

ومن كل ما سبق من اعتبارات، نستنتج ضرورة تعاون شعوبنا في النهوض الثقافي والحضاري. وتتضامن تلك الإعتبارات مع أسباب اقتصادية تفرض على دولنا إقامة مشروع إنمائي عربي، إذ التنمية الشاملة الحقيقية لم تعد في متناول الشعوب المعزولة، في عصر تسيطر فيه الكتل العظمى

على الإقتصاد الدولي. وقد بيّنا ذلك بيانا ضافيا في فصول أخرى من هذا الحديث.

ولإقتناع دولنا، أثناء السبعينات ومطلع الثمانيات، بضرورة إقامة مشروع إنمائي مشترك، شرعت في إعداد العدة له، في قمة عمان سنة 1980. لكن هذا العزم خار، بسبب الحرب الإيرانية العراقية، ثم انتكس إثر نكبة الكويت وما تبعها من مصائب زرعت اليأس من جدوى عمل عربي مشترك يتّصف بالإيجابية التي تحقق طموحات شعوبنا ومنعة دولنا.

واليوم، بعد مرور خمس سنوات على زلزال الخليج، قهل من أمل في إحياء العزيمة على بعث المشروع الإنمائي العربي؟ الحقيقة أن هذا المشروع ولد ميتا، لأنه كان يعاني ما كان يشكو منه العمل العربي المشترك في كل مراحله، أعني أزمة الثقة بين دولنا، لإختلافها في شؤون كثيرة وهامة، منها تصوّر مصالحها الخارجية، والإختيارات الداخلية في مجالات الإقتصاد والإجتماع والسياسة. ومما لا شك فيه، أيضا، أن العلاقات بين دولنا كثيرا ما اصطدمت بتصرفات البعض منها، وبتجاوزات لفروض الإحترام المتبادل لسيادة كلّ منها. ولا شك أيضا أن فكرة "الأمن القومي" - في سياق هذه العلاقات المتوتّرة في أغلب الأحيان - لم تكن محل اقتناع، بالنسبة إلى الجميع.

تلك تجارب مؤلمة ومأساوية أحيانا. لكن، مهما بلغت هذه التجارب من الخطورة، ومهما بقيت الجراح نازفة، أليس من واجب رجال الدولة الذين يقودون سفينة أمّتنا أن يفكروا في الطرق الكفيلة بتجاوز هذه الأحقاد وهذه الرواسب؟ أليس لنا أسوة مقنعة فيما انتهجته أوروبا الغربية، بعد حروب دامية

وأحيانا وحشية؟ وقد وفّقت هذه الدول إلى تنظيم مسيرة إنمائية جَنَّبَتْها الحروب البينية، وضمنت لها مركزا دوليا مرموقا.

أنكون نحن العرب وحدنا ضحية اليأس والإستسلام للتشاؤم بالمستقبل، فننفض أيدينا من كل عمل مشترك، ونكفر حتى بمعنى "الأمة العربية"؟ إن هذا الموقف اليائس مخالف - أولا وبالذات- للمصلحة الوطنية لكل دولة من دولنا، إذ كل واحدة منها، إذا بقيت منفردة معزولة في تعاملها مع الخارج، ستكون عرضة للنهب الدولي، وفريسة للقوى العظمى التي لا ترحم، ولا تعتبر غير مصلحة شعوبها. أليست المصلحة الحقيقية تدعو كل دولة من دولنا إلى التفكير في طريقة الخروج من المأزق الذي تردّت فيه العلاقات العربية منذ 1990 ؟



وأودّ أن أختتم هذا بتأكيد ما توصلنا إليه من استنتاجات :
أولها أن مصير لغتنا الفصحى مرتبط بمدى تطوّر مجتمعاتنا، واجتهاد رجال الفكر والأدب والعلم عندنا في تطوير الفصحى التي يتخذونها أداة للتعبير عن شواغلهم وآرائهم وحصيلة بحوثهم، لأن تطوّر مجتمعاتنا لا يتمّ إلا إذا كانت التنمية عملية شاملة لسائر القوى المادية والمعنوية. ولنا تجارب في ذلك مقنعة : فكلّما ركّزت الجهود الإنمائية على العوامل الإقتصادية والتقنية وحدها، اخطىء الهدف الذي هو النهوض الحضاري بالمجتمع، لا مجرد التوسع الإقتصادي. وللغة دور محوري في ذلك، باعتبارها جملة من الشرايين الهامة، من خلالها يتدفق التطوّر إلى جسم المجتمع.

ثم إننا خلصنا إلى أن عملية التنمية في كل شعب من شعوبنا تصطدم بواقع دولي قاس، وهو أننا في عصر سمته الغالبة "عولة" الإقتصاد وسيطرة كتل عظمى عليه. فلا سبيل لشعب منفرد أن ينهض بشؤونه الإنمائية إلا لاثذا بإحدى هذه الكتل، إقتصاديا وتقنيا، ولكن أولا وبالذات، لغويا وثقافيا. هذه منزلة سويسرة في إنتمائها المزدوج إلى ألمانيا وفرنسا لغويا وثقافيا، وكذلك البلاد الإسكندنافية، إذ اختارت الإنكليزية وسيلة إتصال بالعالم المتقدم الذي يصنع العلم والتكنولوجيا. هذا مع عدم إغفال أن هذه الشعوب تنتمي جميعا إلى نفس الحضارة الغربية المسيحية، وتتخذ من الإنكليزية وسيلة إتصال بينها، مما يسهل إنتماء بعضها إلى بعض.

أما شعوبنا فستكون، في العالم الذي صوّرنا، مضطرة إلى أحد خيارين: إما السعي إلى التنمية، كل على حدة، وهذا يفضي إلى انحسار حضارتنا وتقلص استعمال لغتنا في شؤون الثقافة والفكر والعلم، وإما، وهو الخيار الثاني، التكتل فيما بينها لإنشاء قوة جماعية قادرة على النهوض بالمسؤوليات الإنمائية، إقتصادا وثقافة معا. وهذا الخيار لا يعني الإنغلاق، بل إنه لا يستقيم إلا بالتعاون، إلى أبعد الحدود الممكنة، مع الكتل الكبرى، لكن بما لا يهدد شخصيتنا الحضارية ولا ذاتيتنا الثقافية ولا حيوية لغتنا.

وهو الخيار الأمثل ولكنه يتطلب مراجعة جذرية للتنظيمات التي عليها العمل المشترك. وفي هذا الصدد، لدولنا عبرة فيما أقامته أوروبا الغربية بين دولها من إتحاد لم يلغ سيادتها، وحقق لها مكاسب وإنجازات عظيمة ليس أقلها استتباب السلم بينها منذ نصف قرن.

واعتقادي أن لا خيار صالحا لدولنا غير تنظيم عمل مشترك على أسس مستوحاة من التجربة الأوروبية التي فتحت لأعضائها مجالات للتعاون ضاعفت من قوتها الإنمائية وأكسبتها في العالم وزنا عظيما. وبذلك تكون دولنا، في نفس الوقت، قد خدمت مصالحها الوطنية الخاصة، وفتحت لأممتها العربية عهدا جديدا يمكنها من أن تطمح إلى العز والإزدهار، بإحياء ثقافتها وتنمية لغتها - لغة القرآن التي هي رباطها وعنوان تضامنها وتكافلها في كل الشؤون الأساسية ومنها وقاية أبنائها من مذلة البحث عن الرزق في أقطار يسامون فيها أنواع الخسف.